



ⵏⵓⴳⴷⴰⵢⵜ

الوزير

231 شتنبر 2019

08436

- إلى السيدات والسادة
- الكتاب العامين
- المفتشين العامين
- المديرين المركزيين
- الكاتب العام للمجلس الوطني للإسكان وسياسة المدينة
- المفتشين الجهويين
- مديري الوكالات الحضرية
- مديري المدارس الوطنية للمهندسة المعمارية
- مدير المعهد الوطني للتهيئة والتعمير
- المديرين الجهويين والاقليميين
- مديري معاهد تكوين التقنيين المتخصصين بمكناس ووجدة

الموضوع: في شأن نتائج وتتبع الحوار الاجتماعي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية الى ضرورة إيلاء أهمية بالغة للحوار الاجتماعي مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، واستنادا لأحكام الدستور، ولاسيما الفصل الثامن من الباب الأول منه، الذي ينص على أن النقابات تلعب دورا أساسيا في الدفاع عن الحقوق والمصالح الخاصة بالشغيلة والنهوض بها، وتفعيلا للالتزام الحكومي بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي على مستوى الوزارة، خاصة مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة رقم 2017/2 بتاريخ 05 يونيو 2017، أود إخباركم أن هذه الوزارة قد تبنت مقاربة نوعية في التعامل مع الشركاء الاجتماعيين، عن طريق مأسسة الحوار الاجتماعي، ونهج سياسة الأبواب المفتوحة مع كل الفرقاء، باعتبارهم قوة اقتراحية، وذلك انطلاقا من قناعتها الراسخة بكون الحوار الاجتماعي يشكل آلية وإطار يسمح بالانكباب على تدارس مختلف القضايا والملفات المطروحة من طرف الهيئات النقابية، وهو الشيء الذي كان موضوع عدة اتفاقيات في جوتطبعه الجديدة وروح المسؤولية.

وبناء عليه، فقد أفضت هذه المكتسبات المهمة إلى دعم الاعمال الاجتماعية، وتحسين وضعية الموظفين المادية، ومواكبة ورش اللاتمرکز الإداري، وتفعيل عمل اللجان الجهوية للسكن، ومتابعة الجهود المبدولة لإتمام إنجاز مركب نادي الأعمال الاجتماعية بتامسنا... الخ.

كما همت هذه المكتسبات ومخرجات هذا الحوار الاجتماعي، أيضا، شغيلة الوكالات الحضرية، في إطار ورش الإصلاح المفتوح لتتزيل استراتيجية الوزارة الهادفة إلى النهوض بها، اعتبارا للدور المحوري الذي تلعبه على عدة مستويات، وذلك من قبيل تمديد الإجراءات المقررة في الحوار الاجتماعي ل 25 أبريل 2019 ليشمل مستخدمي هذه الوكالات الحضرية

Agence Urbaine de Béni-Mellal  
Arrivé N° 4759  
Le 23/09/2019

بعض الاكراهات التي كانت موضوع عدة مراسلات نقابية، بالإضافة إلى مواصلة الحوار وتظافر جهود الجميع، من خراج المشاريع والأوراش المفتوحة، وذلك في إطار التوافق والالتزام المسؤول والتنسيق البناء.

بذا، وتجدر الإشارة، إلى أنه من أجل دعم هذه المكتسبات المحققة بتظافر جميع المتدخلين، وإعطاء الحوار ماعي مدلوله الحقيقي، بالاستمرار المتواصل في معالجة كل القضايا المطروحة أو التي لازالت عالقة، فإنني أدعو مع مسيري هذه الوزارة، إلى تبني هذه المقاربة والسهر على التفعيل الناجع لمضامينها، بغية تحقيق الأهداف المنشودة،

ماسة: تأسيس الحوار الاجتماعي، وذلك بوضع جدول زمنية سنوية سواء على الصعيد المركزي أو الجهوي، بصفة تشاركية

مع النقابات المعنية، بهدف التواصل المستمر لمعالجة كل القضايا المطروحة؛  
إرساء ساهمة القرب وتعزيز مسؤولية المديرين المركزيين والمفتشين الجهويين ومديري الوكالات الحضرية والمديرين الجهويين والاقليميين، في اتخاذ كل القرارات الممكنة قصد معالجة كل القضايا المطروحة على الصعيدين المركزي والجهوي؛

اعتبار مخرجات ونتائج الحوار الاجتماعي في إطار القوانين الجاري بها العمل ووفق الإمكانيات المتوفرة. قرارات ملزمة تستوجب التتبع والتنفيذ؛

تفعيل اللجن المركزية تحت رئاسة السيدة والسيد الكاتبين العامين، وتضم المديرات المركزية والوحدات المعنية، وذلك بهدف تتبع كل الاتفاقيات الموقعة؛  
توثيق جميع القرارات المنبثقة عن جولات الحوار الاجتماعي في محاضر، تبعث نسخة منها إلى السيد الوزير، وذلك في أجل أقصاه أسبوع بعد تاريخ الاجتماع.

ونظرا لما تكتسبه هذه الإجراءات من أهمية في ترسيخ المقاربة النوعية للحوار الاجتماعي، وبغية الحفاظ على كل المكتسبات المحققة، فإنني أدعو جميع المسؤولين المركزيين والجهويين والاقليميين، ومديري الوكالات الحضرية، للعمل على تطبيق مضامين هذه الدورية، واتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بإرساء حوار اجتماعي منتظم ومسؤول.

وتقبلوا خالص التحيات

والسلام ./

وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة  
عبد الإسماعيل قهوجي